بعد طرح فكرة إنشاء هيئة عربية للاستثمار

الأموال العربية: هل تعود إلى أوطانها؟

القاهرة: خاص بالثورة الأموال العربية متى تعود إلى أوطانها لاستثمارها وتوظيفها في مشروعات ضخمة تجعل الدول العربية تنطلق إلى " عالم النمور الاقتصادية" في المرحلة المقبلة؟ أم أن هذا الحلم مازال صعب المنال؟

سؤال بدأ يتردد كثيراً بعد طرح فكرة إنشاء هيئة عربية ، تستوعب هذه الأموال الضخمة في أوعية وأنشطة استثمارية تحقق لأصحابها معدلات "ربحية" عالية.. وتحطم كل القيود والإجراءات البيروقراطية التي يعتبرها المستثمرين العدو الرئيسي الذي يتربص بهم في الدول العربية.. وكذلك نتيجة لتداعيات أحداث سبتمبر وزيادة حملات الكراهية ضد كل ما هو عربي ومسلم والتي تقف وراءها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية ..وقيام بعض المستثمرين بسحب أموالهم من هذه الدول.

فما هي التوقعات لعودة الأموال العربية المهاجرة؟ وكيفية جذب أصحابها لاستثمارها في دول المنطقة؟ ..وما هو المطلوب لتحفيزهم وتشجيعهم على ذلك في المرحلة القادمة؟!

د. إسماعيل صبري عبد الله – رئيس منتدى العالم الثالث – يرى أن الوقت أصبح مناسباً لاستعادة الأموال العربية المهاجرة والحد من استمرار نزوحها من دولها إلى الخارج ، مؤكدا إنه بعد أحداث ١١ سبتمبر قام بعض العرب بسحب حوالي مائتي مليار دولار من الولايات المتحدة، للأسف اتجهت هذه الأموال لأوروبا ولم تعد لأوطانها، مشيراً إلى أن ظاهرة خروج الأموال من الدول النامية واتجاهها لأسواق الدول الرأسمالية بدأت منذ وقت طويل.. وتبين أن استثمارات هذه الدول في الخارج تفوق مديونياتها، فعلى سبيل المثال أكدت إحدى الدراسات غير المنشورة للبنك الدولي أن رصيد المستثمرين المصريين في الدول العالمية خلال الفترة من ١٩٧٥إلى ١٩٨٢ كان يقدر بنحو٨٣.٧ مليار دولار، في ذات الوقت الذي كانت فيه مديونية مصر لديها عن الفترة نفسها ٥٠مليار دولار.

ويرى" صبري عبد الله " أنه لا مجال على الإطلاق لتوقع عودة رؤوس الأموال العربية المهاجرة لأوطانها رغم الأحداث المتوالية، ويمكن تحركها من مكان إلى آخر مثل دول الاتحاد الأوروبي التي تحاول أن ترعى القضايا العربية بنوع من التأييد قد زادت الاستثمارات العربية في فرنسا وألمانيا بعد أحداث ١١سبتمبر وأيضاً في بعض الدول الآسيوية التي تربطها علاقات وطيدة بدول الخليج وفي مقدمتها الكويت والمملكة العربية السعودية .. ويرجع عدم عودة الأموال العربية إلى الدول العربية إلى ضعف أسواق المال العربية، علاوة على القوانين والإجراءات المعقدة مما دفع المستثمرين العرب إلى الاتجاه للسوق العالمية سعياً وراء تعظيم الربحية التي تعد المعيار الأول لتحرك الأموال.

مخاطر كثيرة

وجدد د. أحمد جويلي – الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية– دعوته إلى المستثمرين العرب للاستثمار داخل الوطن العربي مؤكدا أن الاستثمارات العربية في الخارج رغم زيادة معدلات ربحيتها والتسهيلات التي تقدم لها في الخارج ، إلا أنها تتعرض لمخاطر كثيرة منها التقلبات في أسواق المال والبورصات وصعوبة تسييلها ونقلها لارتباطها بمشروعات قائمة، بالإضافة إلى إمكانية تعرضها للمصادرة كما حدث بعد أحداث ١١ سبتمبر.

ويضيف" جويلي : أن الأموال العربية المهاجرة تتجاوز٨٠٠ مليار دولار وفي بعض التقديرات تصل إلى أكثر من تريليون.. وقد تم رسم خريطة استثمارية للمنطقة العربية لتحديد أهم المشروعات التي يمكن أن يتم استثمار هذه الأموال المهاجرة بها وقد تم الانتهاء من إعداد هذه الخريطة وسيبدأ العمل قريباً لجذب هذه الأموال،وهناك فكرة لإنشاء هيئة عربية لجذبها واستقطابها، وتحسين البيئة الاستثمارية وتوفير الضمانات وتقليل الإجراءات البيروقراطية أمام المستثمرين.

أما السفير/ عبد الرحمن السحيباني – الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية – فأكد أن حجم الأموال العربية بالخارج وصل إلى تريليون و٢٠٠ مليار دولار قبل أحداث ١١ سبتمبر وانخفض حجمها حالياً،ويقدر بـ٨٠٠أو ٩٠٠ مليار دولار، وليس من السهل كما يعتقد البعض عودة أموال عربية من الخارج، فهذا أمر صعب بسبب البيروقراطية المنتشرة في العالم العربي، وضعف معدل الربحية، فالمستثمر العربي مثل أي مستثمر يبحث عن الربح والابتعاد عن المخاطر، وهذه العوامل غير موجودة في المنطقة العربية والدليل أن الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت على المنطقة تراجعت ولذلك فإنه من المستبعد عودة الأموال العربية رغم أن عودة جزء منها فقط يحقق طفرة اقتصادية كبيرة ويحقق فرص عمل جديدة.

ويرجع "د.جويلي "أسباب نزوح بعض الاستثمارات من الولايات المتحدة إلى الركود

■ عبدالرحمن السحباني

■ أحمد جويلي

الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي مؤخراً ،وتبين أن الأموال العربية لم تعد إلى أوطانها ولكن إلى أسواق أخرى أوروبية وآسيوية بحثاً عن الربح أيضا وفي رأيي أن البيروقراطية المستفحلة في الدول العربية هي العدو الرئيسي للاستثمار في الدول العربية وهروب الأموال وعدم عودة الأموال المهاجرة.

الحل الأمثل

ويستبعد السفير/ جمال البيومي– الأمين العام لاتحاد المستثمرين العرب– عودة الأموال العربية المهاجرة مرة أخرى إلى أوطانها في الوقت الحالي ،لأن السوق العربية لا تستطيع أن تستوعب ٢٠٠أو ٣٠٠ مليار دولار تهبط عليها فجأة، ولا توجد أوعية استثمارية لاستغلال هذا المبلغ الضخم في المنطقة العربية، وذلك فإن الأموال العربية المهاجرة لن تحط في أوطانها رغم ما أثير حول عودة ٢٠٠مليار دولار إلى المملكة العربية السعودية بعد أحداث ١١سبتمبر،وذلك إلى مخاوف المستثمرين من تجميدها،وفي رأيي أن الحل الأمثل لتشجيع عودة هذه الأموال هو إقامة السوق العربية المشتركة لأن التنافس الذي يحدث بين دول المنطقة لجذب رؤوس الأموال العائدة سيؤدي إلى الاستفادة منها في استثمارات ومشروعات جديدة بشرط أن تتوفر كل عوامل الأمان الربحية الكبيرة، لأنه من الملاحظ أن الأسواق العربية لا زالت أفقر أسواق العالم جذباً للاستثمارات والدليل أن نصيب الوطن العربي من الاستثمارات العالمية لا يتجاوز١٪.. كما يبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ١٢٧١مليار دولار عام ٢٠٠٠،وذلك بسبب نظم الضرائب والجمارك والمعوقات والبيروقراطية التي تعوق حتى الاستثمارات العربية المتبادلة والتي تتراجع بشكل واضح أيضاً.. ولذلك فإنه لكي نجذب وتعيد أموالنا المستثمرة في الخارج لابد من اتخاذ"حزمة" من الإجراءات والتشريعات والحوافز والتيسيرات من أجل استعادة هذه الأموال وتوفير فرص إستثمارية لاستيعابها مرة أخرى بدلاً من استمرار هروبها للخارج.

برامج إصلاح وتطوير

ويطالب د. سامح الترجمان– رئيس البورصة المصرية– بضرورة العمل على جذب الأموال العربية المستثمرة في الخارج خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية والتي تقدر بمئات المليارات من الدولارات من خلال تبني برامج إصلاح وتطوير اقتصادي وخاصة تطوير البورصات العربية، ويتضمن التشريعات والبنية الأساسية والتحتية وتوسيع قدرة استيعاب هذه الأسواق بالإضافة إلى تنفيذ فكرة البورصة العربية الكبرى الموحدة بالإضافة إلى التنسيق بين البرامج المستخدمة في إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية في الدول المهتمة بجذب الأموال والاستثمارات والتأكد من أن كلاً منها يسير في الاتجاه نفسه ويسعى لتحقيق الهدف ذاته.

ويؤكد " الترجمان" أنه لابد من سرعة إعداد خطة لتطوير أسواق رأس المال العربية وبالتحديد البورصات لجذب الأموال العربية المستثمرة في البورصات العالمية ويجب أن يتم ذلك على مراحل وفقاً لإستراتيجية عربية طويلة تتبناها البورصة العربية الموحدة التي سيتم تأسيسها ولأن البورصات العربية لا زالت صغيرة ولا يتعدى عمر معظمها ١٠سنوات لذا فإن خطط التطوير يجب أن تحتوي على بناء متكامل خاصة وان هناك عوامل داخلية تعوق التطوير وجذب الاستثمارات،وليست أسباباً خارجية كما يتصور البعض ،ويجب علينا أن نقوم بالإسراع بتطوير بورصاتنا بعد أحداث ١١ سبتمبر وإزالة المعوقات التي تحول دون تحرير الأسواق.

استثمارات سرية

د. حمدي عبد العظيم– عميد أكاديمية السادات يقول إن أرقام الأموال العربية المهاجرة تفوق الأرقام المعلنة لوجود حسابات سرية واستثمارات سرية غير معلنة، ولاشك أن عودتها تتطلب طفرة اقتصادية وتحريراً شاملاً للأسواق فحجم الاقتصاد العربي لازال صغيراً والناتج المحلي للدول العربية لا يعادل الناتج المحلي لدولة أوروبية واحدة، ولذلك لابد من تطوير التشريعات في معظم الدول العربية ليس فقط لاستعادة الأموال المهاجرة التي يقدرها البعض بأكثر من تريليون دولار لجذب استثمارات أجنبية ،وليس بالضرورة عودة كافة الأموال المهاجرة بل جزء منها لأنه لا يمكن استعادتها كلها مرة واحدة ،وما يحدث الآن للأسف لا يسهم في العمل على استعادتها.. ونتيجة لذلك هاجرت بعض الأموال العربية التي كانت مستثمرة في الولايات المتحدة مرة أخرى إلى دول أوروبية وآسيوية وذلك بسبب ركود الاقتصاد الأمريكي، وتداعيات أحداث ١١سبتمبر فرأس المال يبحث دائماً عن الربح وليس له وطن ،ولا نتوقع عودة الأموال العربية المهاجرة في ظل استمرار السياسات والتشريعات العربية الحالية رغم قيام عدد من الدول بتغيير قوانينها لتشجيع الاستثمارات الأجنبية مثل الكويت والمملكة العربية السعودية..

* خدمة وكالة الصحافة العربية

- د.أحمد جويلي: ٩٠٠مليار دولار للمستثمرين العرب مهددة بالمصادرة والضياع!!

- د.إسماعيل صبري عبد الله: الأموال العربية هاجرت من أمريكا إلى أوروبا بعد ١١سبتمبر

- السفير/ عبد الرحمن السحيباني: البيروقراطية العدو الأول للاستثمار في الدول العربية

روسيا ستلغي منح تراخيص لشركة يوكوس النفطية

■.. موسكو (رويترز)

قال مصدر بوزارة الموارد الروسية امس الجمعة إن الوزارة ستبت في غضون أسبوعين فيما اذا كانت ستلغي تراخيص الانتاج الممنوحة لشركة "يوجانسك التابعة لشركة يوكوس للنفط والعاملة في سيبيريا بعد ان توقفت عن سداد الضرائب.

وقال المصدر إن هذه الخطوة جاءت بعد أن أرسلت وزارة الضرائب شكوى هذا الاسبوع قالت فيها إن يوجانسك التي تنتج ٦٠ في المئة من مجمل انتاج يوكوس من النفط توقفت عن سداد الضرائب.

وتمثل هذه الخطوة لطمة جديدة للشركة التي تواجه مطالبات بسداد ضرائب متأخرة عن عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ وقالت يوكوس من قبل إن تجميد حساباتها المصرفية الذي فرضه المسوءولون عن تحصيل الضرائب جعلها عاجزة عن سداد الضرائب.

وفي وقت سابق امس قالت وكالة انترفاكس الروسية للانباء إن محكمة في موسكو قررت نظر دعوى وزارة الضرائب على الشركة لسداد ضرائب متأخرة عن عام ٢٠٠١ في ٢٤ سبتمبر .

وكان القضاء الروسي أيد من قبل مطلب الوزارة بأن تسدد الشركة ٣,٤ مليار دولار ضرائب متأخرة عن عام ٢٠٠٠ وانتهت مهلة السداد في نهاية أغسطس اب. وتطالب الوزارة يوكوس أيضا بسداد ضرائب تبلغ ٤,١ مليار دولار عن عام عام ٢٠٠١ وبدأت بالفعل تحصيل ٢,٧ مليار دولار منها دون اللجوء للقضاء ورفعت دعوى تطالب فيها بباقي المبلغ وقدره ١,٤ مليار دولار.

وتعتبر مشاكل يوكوس جزءا من حملة واسعة يرى كثيرون أن الكرملين يقف وراءها لمعاقبة ميخائيل خودوركوفسكي المساهم الرئيسي في يوكوس على أنشطته السياسية. ويحاكم خودوركوفسكي الآن بتهمة الاحتيال والتهرب الضريبي.

الخطوط الاماراتية تشتري خمس طائرات بوينج

■..أبوظبي (رويترز)

قالت شركة طيران الاتحاد الاماراتية امس الجمعة إنها وقعت صفقة قيمتها ١,٠٩ مليار دولار مع شركة بوينج الأمريكية لصناعة الطائرات لشراء خمس طائرات من طراز ٧٧٧–٣٠٠إي.ار.

وقالت الشركة في بيان إن الطائرات وهي الأولى التي تشتريها من بوينج ستسلم في عام ٢٠٠٥ ومن المقرر أن تسلم أول طائرة في اكتوبر تليها طائرتان في كل من نوفمبر وديسمبر .

ولم توضح أي شركة ستقدم محركات الطائرات.

وقال أحمد بن سيف آل نهيان رئيس الشركة إن سرعة تسلم الطائرات ستسهل على الشركة مد خطوطها إلى أماكن بعيدة مثل آسيا وأمريكا الشمالية.

وفي يوليو وقعت طيران الاتحاد مذكرة تفاهم مع شركة ايرباص الاوروبية لصناعة الطائرات لشراء ما يصل إلى ٣٦ طائرة بتكلفة سبعة مليارت دولار.

وتأسست شركة طيران الاتحاد ومقرها أبوظبي العام الماضي وهي واحدة من عدة شركات طيران تشهد نموا سريعا في منطقة الخليج حيث قادت الميزانيات الحكومية الكبيرة والرغبة في جذب السياحة للمنطقة إلى زيادة الطلب على طائرات جديدة. وطلبت طيران الامارات ومقرها دبي والخطوط الجوية القطرية كذلك طائرات جديدة من ايرباص وبوينج.

استقرار مزيج برنت بعد صعود حاد

■..لندن (رويترز)

استقر مزيج برنت القياسي في المعاملات الاجلة ببورصة البترول الدولية امس الجمعة بعد ارتفاعه ما يقرب من دولارين في اليوم السابق إثر اعلان تقرير أظهر انخفاضا أكبر من المتوقع في مخزونات النفط الامريكية.

وقال متعاملون إن الدمار الذي أحدثه الاعصار ايفان في منطقة الكاريبي يدعم أسعار النفط اذ يخشى التجار من تعطل المنشات النفطية في خليج المكسيك.

زاد سعر مزيج برنت في عقود أكتوبر ثلاثة سنتات الى ٤٢,٢٥ دولار.

وكان برنت ارتفع أمس الاول ١,٨٣ دولار. وارتفع سعر الخام الامريكي الخفيف في التعاملات الالكترونية لسوق نايمكس ١٧ سنتا الى ٤٤,٧٨ دولار للبرميل على شبكة اكسيس.

وزاد سعر السولار ٤,٥٠ دولار في عقود سبتمبر الى ٣٩٨,٥٠ دولار للطن بعد ارتفاعه ١٧ دولارا للطن أمس الاول.

وقالت ادارة معلومات الطاقة في تقريرها الاسبوعي يوم الخميس عن الامدادات البترولية إن مخزون النفط الخام الامريكي تراجع للاسبوع السادس على التوالي فيما واصلت المصافي العمل قرب طاقتها القصوى.

وقالت الادارة التابعة لوزارة الطاقة الامريكية إن مخزون النفط الخام تراجع ١,٤ مليون برميل الى ٢٨٥,٧ مليون برميل خلال الاسبوع المنتهي في الثالث من سبتمبر ليتقلص حجم الفائض المحسوب على أساس سنوي الى ٥,٧ مليون برميل.

وهذا أدنى مستوى للمخزون منذ منتصف مارس . وتوقع محللون استطلعت رويترز اراءهم تراجعا يبلغ في المتوسط ٨٠٠ الف برميل.

الشرق الأوسط يبيع النفط لآسيا أرخص من الغرب

■..سنغافورة/طوكيو (رويترز)

قالت مصادر نفطية إن نفط الشرق الأوسط يباع الان لاسيا بأسعار أقل من التي يباع بها لمشترين غربيين مما يغير اتجاه ما كان يطلق عليه علاوة اسيا وهي زيادة في السعر كانت تدفعها مصافي التكرير. لكن التجار يقولون إن من المرجح أن تستمر الفروق في أسعار نفط الشرق الأوسط بين المباع للشرق والمباع للغرب طالما استمر ارتفاع اسعار الخامات القياسية الغربية وسعي المصافي لاستيعاب كميات كبيرة من الخام الذي تعرضه أوبك.

وتعهدت السعودية بإمداد المشترين بكل ما يحتاجونه من نفط في محاولة لتهدئة أسعار النفط العالمية التي اقتربت من ٥٠ دولارا للبرميل من الخام الأمريكي الخفيف الشهر الماضي. وضخت السعودية نحو ٩,٣ مليون برميل يوميا في أغسطس . وأغلب النفط الإضافي من الخامات الوسيطة والثقيلة والتي تحتوي على نسبة عالية من الكبريت وقد خفض ذلك أسعار خامات عمان ودبي التي تحتوي على نسبة عالية من الكبريت في آسيا والتي يسعر على أساسها الخام السعودي.

لكن مزيج برنت القياسي الاوروبي والخام الامريكي الخفيف اللذين يستخدمان كأساس لتسعير مبيعات نفط الشرق الأوسط فقد ظلت أسعارهما مرتفعة. وقال مصدر نفطي مقرب من السعودية "الأسعار التي تبيع بها السعودية (النفط) لاسيا أحيانا تكون أقل من التي تبيع بها للولايات المتحدة وأوروبا عندما يتباطأ خام دبي عن اللحاق بارتفاع أسعار الخام الأمريكي أو برنت."

وتظهر حسابات رويترز لاسعار الخام في سبتمبر أن البرميل من الخام السعودي المباع لاسيا أرخص من البرميل المباع للغرب. وأسعار اسيا قد تزداد رخصا مع زيادة فروق الاسعار بين برنت ودبي. وقال مصدر نفطي "الان لدينا فروق أسعار كبيرة بين برنت ودبي وهو ما يجعل أسعار البيع الرسمية لاسيا أرخص لكنه لا يعني أن مفهوم علاوة آسيا قد انتهى."

وكثيرا ما شكا المشترون مما يطلق عليه علاوة آسيا التي يقولون إنها تفرض على المشترين في الشرق الاقصى على شكل زيادة عن الاسعار التي تدفع في أوروبا والولايات المتحدة بسبب اعتماد آسيا على نفط الشرق الأوسط. وبلغت علاوة آسيا ٤,٥٠ دولار للبرميل في التسعينات لكن تقديرات المصادر تفيد انها تراجعت إلى ما بين دولار و١,٥ دولار.

وتستورد المنطقة أكثر من ٦٥ بالمئة من متطلباتها اليومية من النفط والتي تقدر بنحو ٢٢ مليون برميل يأتي أكثر بقليل من ١٢ مليون برميل منها من الشرق الأوسط يوميا. ويقول بعض المراقبين إن المنتجين في الشرق الاوسط ربما يخفضون عن عمد فروق الأسعار بين المناطق لضمان الإبقاء على عملائهم في آسيا حيث من المتوقع أن يظل الطلب على النفط قويا لعدة سنوات. وقال ال ترونر رئيس شركة اشيا باسيفيك انرجي كونسالتينج للأستشارات "ربما يخشى المنتجون في الشرق الأوسط من أن يكون الانتعاش (الاقتصادي) يتباطأ والثقة آخذة في التراجع. إنهم لا يريدون أن تنهار السوق الاسيوية فوق رؤوسهم."

وقال مسؤول نفطي بارز في اليابان إنه من المقرر إجراء محادثات بين منتجي الشرق الاوسط والدول الآسيوية لبحث العلاوة. وأضاف "في هذه الأيام أصوات آسيا أقوى مما كانت عليه من قبل. المنتجون في الشرق الأوسط يدركون أن آسيا سوق نامية وربما عدلوا سياسات تسعيرهم."

وقال مونباي لي من معهد اقتصاديات الطاقة الكوري إنه ليس هناك إشارة واضحة حتى الآن على أن الرياض غيرت سياساتها تجاه التسعير لاسيا."

وأضاف "اشتكت الدول الاسيوية بخاصة اليابان وكوريا الجنوبية من العلاوة الآسيوية ومنتجو الشرق الأوسط تعهدوا بدراسة الأمر.

لكننا لم نتلق أي رد عن كيفية الغائها."

ارتفاع العجز في الميزانية القبرصية للعام ٢٠٠٣

■..نيقوسيا (رويترز)

أظهرت بيانات رسمية نشرت امس الجمعة أن العجز العام في ميزانية الحكومة القبرصية ارتفع الى ٦,٤ في المئة من اجمالي الناتج المحلي في العام الماضي من ٤,٦ في المئة في ٢٠٠٢, وارتفع الدين العام على الدولة التي كانت واحدة من عشر دول انضمت للاتحاد الاوروبي في مايو الماضي الى ٧٠,٩ في المئة من الناتج المحلي من ٦٧,٤ في المئة في عام ٢٠٠٢, وتتجاوز الارقام بشدة المعايير التي وضعها الاتحاد الاوروبي للعجز في الدول الراغبة في الانضمام للعملة الاوروبية الموحدة اذ يبلغ الحد الاقصى للعجز وفق هذه المعايير ثلاثة في المئة بينما يتعين خفض الدين العام الى ما دون ٦٠ في المئة. وتأمل قبرص الانضمام للوحدة النقدية الاوروبية في أوائل عام ٢٠٠٧ .

اخي المواطن.. اختي المواطنة

هناك مواعيد لاتنسى.. فكن ملتزماً ولا تنسى تحصين طفلك في العام الأول من عمره ،حملة التحصين التكميلية ضد أمراض الطفولة القاتلة في المديريات المستهدفة .

الجولة الثالثة من ١١-١٦ سبتمبر ٢٠٠٤م